



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AI MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

واقع المصارف في فلسطين ودورها في تنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

ديسمبر 2007

الفهرس

3	مقدمة
4	المصارف التعريف والمهام
4	أهمية دور المصارف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
4	أنواع المصارف
5	تطور الجهاز المصرفي في فلسطين
5	الفترة ما قبل عام 1948
5	الفترة من 1948-1967
6	الفترة من 1967-1993
6	الجهاز المصرفي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية
7	سلطة النقد الفلسطينية
7	أهداف سلطة النقد
7	مهام وصلاحيات سلطة النقد
8	صلاحيات إضافية لسلطة النقد
8	المصارف العاملة في فلسطين
9	1- المصارف الوطنية
9	2- المصارف غير الوطنية
10	مهام وصلاحيات المصارف في فلسطين
10	دور المصارف في فلسطين في تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية
12	حجم الودائع والقروض في المصارف
14	نسبة الفائدة على القروض
15	المصارف في فلسطين والضغوط الخارجية
16	أثر القرار الإسرائيلي باعتبار قطاع غزة كيانا معاديا على الخدمات المصرفية
18	الخاتمة

مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية، حيث لا يتصور حدوث عملية تنمية اقتصادية حقيقية في غياب دور فاعل لهذه المصارف، فالمصارف تلعب دور الوسيط المالي بين المستثمرين والمدخرين،¹ كما تقوم بتقديم العديد من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى التي تساعد على تسهيل العمليات التجارية في البلاد وتسرع وسائل الدفع والشراء، وتسهل عملية تسوية الاستيراد والتصدير،² وبشكل عام تعمل على تسهيل النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءته وتسريع نموه. ولعل أهم مدخل اقتصادي يقدمه القطاع المصرفي هو التمويل، فالتمويل مدخل اقتصادي يساهم في العملية الإنتاجية لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة،³ وهو الذي يساعد على إنشاء المشروعات الجديدة، وتوسيع وتطوير المشروعات القائمة، ما ينعكس إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

يعتبر الجهاز المصرفي في الأراضي الفلسطينية وليد تطور تاريخي اتسم في البداية بالضعف والتشوه في هيكله ونشاطه نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين، ما أصبح هناك ضرورة ملحة لوجود جهاز مصرفي قوي قادر على أداء دوره في تنشيط متطلبات العمل المالي والمصرفي⁴ بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني وعجلة التنمية والذي من المفترض أن تعود بالخير الوفير على المواطنين وترفع من مستوى معيشتهم وتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بسلطة النقد الفلسطينية بإعادة بناء النظام المصرفي، ليصل عدد المصارف التي تعمل في العام 2007 إلى 21 مصرفاً وعدد الفروع والمكاتب (153) فرع، بينما عند تشكيل سلطة النقد الفلسطينية في العام 1994، لم يكن سوى مصرفين وطنيين لهما (14) فرعاً فقط.5 إلا أن القطاع المصرفي لم يكن بمنأى عن التأثير السلبي للإجراءات الإسرائيلية التي تفرضها على الأراضي المحتلة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى والتي ألحقت أضراراً فادحة بمختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع المصرفي الذي تراجعت موجوداته.6

ومع فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في يناير 2006 وتشكيلها الحكومة نهاية أذار من نفس العام، واجه الفلسطينيون حصاراً مالياً واقتصادياً لا سابق له، حيث قام المجتمع الدولي بتجميد المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما وامتنع إسرائيل عن تسديد أموال المقاصة المستحقة للفلسطينيين، مما حال دون قدرة السلطة على دفع رواتب الموظفين لديها. ورغم تقديم عدد من الدول لاحقاً مساعداتها للفلسطينيين إلا أن ذلك لم يمكن الحكومة من تسديد رواتب الموظفين سيما مع امتناع المصارف في بادئ الأمر وتحت الضغوط الأمريكية، من إدخال الأموال وصرفها لهم. ولعل من أهم التطورات في هذا المضمار أيضاً قرار بعض المصارف وقف تقديم كافة القروض والمنح التي تعطى للموظف أو الراغب في الاقتراض بسبب تفاقم الأزمة المالية في ظل تأخر صرف رواتب الموظفين، حتى بعد قيام المصارف في وقت لاحق بإدخال الأموال وصرف الرواتب للموظفين فهي لاتزال متمسكة بقرارها بعدم تقديم القروض والمنح للموظفين العموميين حتى بعض انتظام الرواتب بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وذلك لأسباب تتعلق بالأمان فيما يتعلق بصرف الرواتب. هذه الإجراءات كان لها عظيم الأثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والتي سنتناولها بوضوح من خلال هذا التقرير.

¹ سامي مقداد، السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/27/page9.html>

² منال بركات" واقع تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في ظل الثقافة التنظيمية السائدة في البنوك العاملة في قطاع غزة"، الجامعة الإسلامية، غزة،

2007

³ سامي مقداد، مرجع سابق.

⁴ سلطة النقد الفلسطينية <http://www.pma-palestine.org/arabic/banks/developbank.html>

⁵ سلطة النقد الفلسطينية، معلومات بناء على طلب الباحث

⁶ الجهاز المصرفي في فلسطين... التطورات الاقتصادية والمصرفية في الأراضي الفلسطينية بين عامي (2000 و 2001)

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/banker9.html>

المصارف التعريف والمهام

تعرف المصارف بأنها " منشآت مالية تقوم بتجميع و توظيف الأموال فهي-شأنها في ذلك شأن المنشآت المالية الأخرى " كشركات التأمين... الخ-تعتبر أداة فعالة للادخار وفي ذات الوقت مصدرا رئيسا للتمويل وذلك في ظل النظم الاقتصادية المختلفة، يزيد على ذلك أنها أصبحت إحدى أدوات الرقابة والمتابعة للنشاط الاقتصادي ووحداته الإنتاجية في ظل النظم الاقتصادية المخططة.⁷

وبشكل عام يرتبط تعريف المؤسسة المصرفية بما حدده القانون، ويرجع ذلك لصعوبة إيجاد خصائص مشتركة تضم جميع المؤسسات المصرفية يمكن الوصول من خلالها إلى مفهوم مبسط لها.⁸

فكل من قانون سلطة النقد⁹ وقانون المصارف الفلسطيني¹⁰ يعرف في مادته الأولى المصرف بأنه " أي مصرف رخص له بإجراء المعاملات المصرفية و فق أحكام قانون المصارف".

أهمية دور المصارف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر المؤسسات المصرفية أهم المؤسسات التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وذلك لجملة من الأسباب منها:¹¹

1. تؤدي المصارف خدمات ووظائف و أنشطة لا يمكن للأفراد، و المؤسسات، و الحكومات الاستغناء عنها.
2. تعمل الخدمات المصرفية التي تقوم بها المصارف على تسهيل أداء النظام الاقتصادي، و تسهيل عملية المبادلات في المجتمع.
3. تسهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و تسهم أيضا في تسهيل مهمة تنفيذ خطط التنمية التي تضعها الدول.
4. الانتشار الجغرافي دوليا سواء بفروع أو شبكة من العلاقات، يسهل عمليات التبادل الاقتصادي بين المجتمعات، مما يساعد على تنمية التجارة الدولية.
5. يضع العديد من المواطنين مدخراتهم لدى المصارف.
6. تقوم باستثمار ما لديها من أموال متجمعة في مشاريع الاقتصاد الوطني، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يساعد على نموه.
7. للمصارف دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية، من ضمنها تشغيل أيدي عاملة.
8. تقوم المصارف بدور اجتماعي هادف وفعال بالتصدي لمشكلة الفقر والبطالة، من خلال ما تقدمه من قروض صغيرة و بفوائد ميسرة، كما تقدم المصارف الإسلامية خدمات اجتماعية غير هادفة للربح.
9. تنفيذ خطط الدولة التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

أنواع المصارف

يوجد العديد من التصنيفات للمصارف والتي تختلف باختلاف نشاطاتها و مهامها التي تقوم بها، ومن هذه التصنيفات ما يلي:

1. المصرف المركزي، يعتبر المصرف المركزي قلب الجهاز المصرفي، وهدفه ليس الربح بل خدمة المصلحة الاقتصادية العامة، فهو يشرف على النشاط المصرفي بشكل عام، و يقوم بإصدار أوراق النقد (البنكنوت)، و يعمل على المحافظة على استقرار قيمتها، وهو " مصرف الحكومة" حيث يتولى القيام بالخدمات المصرفية للحكومة و يشاركها في رسم السياسات النقدية والمالية، وهو أيضا "مصرف المصارف" حيث يحتفظ بحسابات المصارف لديه، و يقوم بإجراءات المقاصة بينها، و تقديم القروض للمصارف التجارية و غيرها من المؤسسات الائتمانية، وكذلك يقوم بإعادة خصم ما تقدمه إليه المصارف من أوراق تجارية باعتباره المقرض الأخير للنظام الائتماني، و كقريب على الائتمان بالدولة.¹²

⁷ منال بركات، مرجع سابق

⁸ يوسف عاشور: آفاق النظام المصرفي الفلسطيني، (غزة: الرنتيسي للطباعة والنشر، 2003)، ص 23

⁹ قانون رقم (2) لسنة 1997 بشأن سلطة النقد الفلسطينية، الوقائع الفلسطينية العدد 21، 1998/1/31

¹⁰ قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، العدد 41، 2002/6/6

¹¹ يوسف عاشور، مرجع سابق، ص، ص 26، 28

¹² <http://www.aleppoconomics.com/vb/showthread.php?t=8651>

2. المصارف التجارية، هي المؤسسة التي تقبل ودائع الأفراد، حيث تمثل الودائع المصدر الأساسي لمواردها وتقوم بتوظيف تلك الودائع في قروض. كما تقوم أيضا ولحساب عملائها بأعمال أخرى من بينها: تحصيل الأوراق التجارية، وخصم وقبول الكمبيالات، وشراء وبيع العملات الأجنبية، وفتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، وشراء وبيع الأوراق المالية، وتحصيل الكوبونات، وغير ذلك من الوظائف¹³.
3. المصارف المتخصصة، هي التي تتخصص في نشاط مصرفي محدد مثل المصارف الزراعية، و المصارف الصناعية، و المصارف العقارية. تقوم هذه المصارف بتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل، وهي تعتمد في مواردها على رأسمالها وعلى الدعم الحكومي و ما تحص عليه من الاكتتاب العام.¹⁴
4. المصارف الإسلامية، تمارس هذه المصارف معظم أنواع التمويل والاستثمار الإسلامية المتعارف عليها من عقود المرابحة، المشاركة، والمضاربة، والإيجارة.¹⁵ وبمعنى أكثر تفصيلا هي، مؤسسات مالية لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء و لها مفهومها الخاص عن المعاملات المصرفية فهي تقبل الودائع تحت الطلب و الودائع الادخارية و الاستثمارية طبقا لمبدأ المشاركة في الربح " وليس بمعدل ثابت" حدد مسبقا" كما تقوم بتمويل الغير في ظل مبدأ المشاركة في الربح" وليس بمعدل ثابت محدد مسبقا" أوفي ظل أنواع أخرى من التمويل" المرابحة والمضاربة" و هي التي تختص في تمويل التجارة والزراعة والصناعة والعقارات لأي أجل طبقا لهيكل استحقاقات أموالها.¹⁶
5. مصارف الاستثمار، هي مصارف تتعامل في تجميع المدخرات لخدمة الاستثمار، ويجوز لهذه البنوك إنشاء شركات استثمارية أو أي شركات تزاوّل أوجه النشاط الاقتصادي في البلاد، و مصارف الاستثمار إما أن تكون مصارف مشتركة تتعامل بالعملات الأجنبية والمحلية معا، أو فروعاً لمصارف أجنبية تتعامل بالعملات الأجنبية فقط.¹⁷
6. المصارف الشاملة، "تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، و توظيف مواردها و فتح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة التي قد لا يستند إلى رصيد مصرفي، بحيث تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و الأعمال."¹⁸
7. وهناك أنواع أخرى من المصارف منها مصارف التجارة الخارجية أو مصارف الاستيراد والتصدير، و مصارف الادخار، و مصارف المحليات.¹⁹

تطور الجهاز المصرفي في فلسطين

اتسم التطور التاريخي للجهاز المصرفي في فلسطين في البداية بالضعف والتشوه في هيكله ونشاطه نتيجة الظروف والمتغيرات السياسية التي مرت بها فلسطين. ومع نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، جاءت الحاجة إلى وجود جهاز مصرفي قوي قادر على أداء دوره في تنشيط متطلبات العمل المالي والمصرفي والاقتصادي في فلسطين، عليه تم تأسيس سلطة النقد الفلسطينية بهدف إعادة بناء النظام المصرفي وفق أسس ومعايير مهنية وبمواصفات عالمية.²⁰

الفترة ما قبل عام 1948

عمل في تلك الفترة العديد من المصارف ومؤسسات التمويل كان من أبرزها المصرف العربي الذي تأسس عام 1930 في مدينة القدس وانتشرت فروعها في العديد من المدن الفلسطينية.²¹

الفترة من 1948-1967

خضع قطاع غزة في تلك الفترة إلى إدارة الحكومة المصرية، لكنه كان منفصلا عنها من الناحية القانونية والإدارية، أما الضفة الغربية فقد ضمت إلى الأردن إداريا وأصبحت جزءا منه، وأصبحت بذلك خاضعة للقوانين والأنظمة العاملة في الضفة الشرقية.

¹³ المرجع السابق

¹⁴ طارق الحاج: علم الاقتصاد ونظرياته (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1998)ص175

¹⁵ مجلة مؤشرات العدد 8 يونية 2007، وكالة الشرق الجديد، <http://www.nonanews.com>

¹⁶ منال بركات، مرجع سابق ص 62

¹⁷ <http://www.alriyadh.com/2007/02/23/article227095.html>

¹⁸ عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002/2003)ص52

¹⁹ مرجع سابق، <http://www.aleppoeconomics.com/vb/showthread.php?t=8651>

²⁰ سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق <http://www.pma-palestine.org>

²¹ المرجع السابق

عدد المصارف العاملة في الضفة الغربية في ذلك الوقت -مع ملاحظة عدم وجود اتفاق بين المصادر حول عدد هذه المصارف و الفروع في كل من الضفة والقطاع- 822 مصارف لها 32 فرعا هي: العربي، العقاري العربي، القاهرة-عمان، العثماني (جريندليز)، الأردن، الأهلي الأردني، إنترا (المشرق) ، البريطاني للشرق الأوسط ، أما قطاع غزة فقد خضع في تلك الفترة إلى الإدارة المصرية حيث كان العمل يتم وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات المصرية. وقد بلغ عدد المصارف العاملة في قطاع غزة خلال تلك الفترة 6 مصارف لها 7 فروع هي: فلسطين، العربي، الإسكندرية، الأمة، شركة التسليف الزراعي. 23

الفترة من 1967-1993

أغلقت المصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة أبوابها في تلك الفترة، بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ومن ثمة قامت المصارف الإسرائيلية بفتح فروع لها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ عددها 6 مصارف لها 39 فرعا، انحصر عملها في تسهيل عمليات التبادل التجاري ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى. واستمر تواجد هذه المصارف في الضفة والقطاع حتى بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، حيث رفضت هذه المصارف جماهيريا ما أدى إلى إغلاقها، باستثناء فرع مصرف (ميركانتيل ديسكونت) في مدينة بيت لحم والذي استمر بالعمل لغاية شهر كانون أول 24.2000 ويرجع الرفض الجماهيري للمصارف الإسرائيلية لعدد من الأسباب أهمها: 25

1. قبول الودائع فقط بالشيكل، والذي كان معرضا في كثير من الأحيان لانخفاض قيمته، في حين يرغب الأفراد في أن تكون ودائعهم بعملة مستقرة نسبيا.
2. الخوف من مصادرة الودائع من قوات الاحتلال تحت أي ذريعة.
3. تعسف المصارف الإسرائيلية، فقد كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي تحت تصرف المصارف الإسرائيلية إن لزم الأمر وطلب منها مهمة ما تتعلق بأحد عملاء المصرف، كأن يخضعوا مدين للاستجواب أو يحضروا مستحقات المصرف تحت طائلة السلاح لا القانون.
4. عدم الاستفادة من التسهيلات التي عادة ما تقدمها المصارف للناس، حيث منحت المصارف الإسرائيلية التسهيلات فقط في أضيق الحدود و في ظل ضمانات تفوق أضعاف قيمة التسهيل. هذا علاوة أن القروض كانت تخضع في الأساس لموافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي، ما أدى إلى عدم تجرؤ غالبية السكان من الإقدام على الحصول على قروض.

من جانب آخر و في عام 1981 تم السماح لمصرف فلسطين بإعادة مزاوله نشاطه في مدينة غزة، والذي بلغ عدد فروعها حتى نهاية عام 1993 خمسة فروع. وفي عام 1986 سمح لمصرف القاهرة-عمان بمزاوله نشاطه في مدينة نابلس، ليصبح عدد فروعها بعد ذلك 8 فروع حتى نهاية عام 1993 في العديد من المدن والتجمعات الفلسطينية. ويلاحظ أن طبيعة عمل هذه المصارف في تلك الفترة كانت مقيدة وغير قادرة على القيام بمهمة الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، إذ اقتصر عملها فقط على مهمة تسهيل العمليات التجارية وحفظ الودائع. 26

الجهاز المصرفي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

يتكون الجهاز المصرفي في فلسطين من سلطة النقد الفلسطينية وعدد من المصارف التجارية و المتخصصة و الإسلامية. وقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على تنظيم عمل الجهاز المصرفي من خلال مايلي: 27

1. إنشاء سلطة النقد الفلسطينية.
2. إصدار قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997 .
3. إصدار قانون المصارف الفلسطيني رقم (2) لسنة 2002.
4. تعليمات سلطة النقد المنظمة لعمل الجهاز المصرفي الفلسطيني.

22 انظر: يوسف عاشور، مرجع سابق، ص 135

23 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/banker1.html>

24 سلطة النقد، مرجع سابق

25 انظر: يوسف عاشور، مرجع سابق، ص 156، ص 154

26 سلطة النقد، مرجع سابق <http://www.pma-palestine.org>

27 يوسف عاشور: مرجع سابق، 362

5. توقيع عدد من الاتفاقيات مع جهات ومنظمات ودول.

سلطة النقد الفلسطينية

جاء في اتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بتاريخ 1994/4/29، في الفصل الرابع من الاتفاقية تحت عنوان مسائل نقدية 1/أ- سنتشئ السلطة الفلسطينية سلطة نقدية "PMA" في المناطق وهذه السلطة ستتمتع بصلاحيات ومسؤوليات لتنظيم ولتنفيذ السياسات المالية ضمن الوظائف المذكورة في هذه المادة 28.

كما نص قانون سلطة النقد في مادته الثانية على " تنشأ بمقتضى هذا القانون سلطة تسمى سلطة النقد الفلسطينية تكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة، والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة جميع الأعمال و التصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي قامت من أجلها بما في ذلك تملك العقارات و المنقولات لسير أعمالها وممارسة نشاطها والتصرف فيها وفقا لأحكام القانون".

أهداف سلطة النقد

حددت المادة 5 من قانون سلطة النقد الهدف من إنشائها في :

1. ضمان سلامة العمل المصرفي.
2. الحفاظ على الاستقرار النقدي.
3. تشجيع النمو الاقتصادي في فلسطين وفقا للسياسات العامة للسلطة الوطنية.

مهام وصلاحيات سلطة النقد

في سبيل تحقيق هذه الأهداف حددت المادة 5 عدد من المهام المنوط القيام بها وفقا لأحكام القانون و هي:

1. ممارسة امتياز إصدار النقد الوطني والمسكوكات في الوقت المناسب وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يقرها القانون الخاص بإصدار النقد وتأمين الاحتياطي النقدي الضروري.
2. تنظيم الأنشطة المصرفية وإصدار وإلغاء تراخيص المصارف والرقابة والإشراف عليها وفرض العقوبات عليها.
3. أعداد وتنظيم ونشر ميزان المدفوعات.
4. توفير السيولة للمصارف ضمن الحدود المقررة قانونا.
5. وضع وتنظيم وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والسياسات الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي وفقا لأحكام قانون النقد والتسليف.
6. الاحتفاظ باحتياطي السلطة الوطنية من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.
7. تقديم المشورة المالية والاقتصادية للسلطة الوطنية وإجراء التحليلات الاقتصادية والنقدية بصورة منتظمة ونشر نتائجها.
8. القيام بوظيفة الوكيل المالي للسلطة الوطنية والمؤسسات العامة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها.
9. وضع وتنفيذ الأنظمة والقرارات والتعليمات التي تكفل المحافظة على جهاز مصرفي فعال ومأمون وسليم.
10. تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي وفقا لأحكام قانون النقد والتسليف.
11. العمل كمصرف للمصارف المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة والشركات المالية ومراقبتها بما يكفل سلامة مركزها المالي وحماية حقوق المودعين.
12. تنظيم نشاط مهنة الصرافة والشركات المالية وصناديق التنمية والاستثمار وإصدار التراخيص المتعلقة بها والرقابة والإشراف عليها.
13. القيام بأية أعمال أخرى يعهد بها إليها بمقتضى أي تشريع أو قانون أو اتفاقية وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

²⁸ للتعرف على المهام الواردة في اتفاقية باريس، انظر، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/peace1-details.asp?date1=3>

صلاحيات إضافية لسلطة النقد

أضافت المادة السادسة عددا من الصلاحيات الأخرى وهي:

1. إصدار السندات وإدارتها والاحتفاظ بها نيابة عن السلطة الوطنية وشرائها من الأفراد والمصارف والجهات الأخرى وبيعها لهم وذلك لتحقيق سياستها النقدية.
2. إجراء التحويلات المتعلقة بأنشطتها.
3. منح التراخيص للمصارف أو فروعها والموافقة على اندماجها أو إغلاقها أو فتح مكاتب لها أو سحب التراخيص منها.
4. بيع ممتلكات منقولة أو عقارية آلت إليها وفاء لديون مستحقة.
5. شراء وتأجير وبيع المباني والمعدات الخاصة بها وصيانتها.
6. تنظيم وضبط ومراقبة وحماية وإدارة الأوراق النقدية والعملات المعدنية المتداولة وفق قانون النقد والتسليف.
7. فرض الرسوم الملزمة على أي نوع من الخدمات التي تقدمها.
8. إنهاء جميع العمليات والنشاطات التي مورست قبل إصدار هذا القانون والتي تتعارض مع أحكام هذا القانون.

مما سبق يتضح أن سلطة النقد تمارس مهام وصلاحيات ما يعرف في الدول الأخرى (بالمصرف المركزي)، باستثناء إصدار العملة بأنواعها الورقية والمعدنية، حيث لازالت فلسطين لا تمتلك عملة وطنية وهي تتعامل بالعملات الأخرى وفي مقدمتها الشيكل الإسرائيلي. هذا بدوره يؤثر سلبا على قدرة الدولة على إدارة سياستها النقدية، فهي لا تستطيع التحكم بعرض النقود بالكيفية التي تريد، ما يؤثر سلبا على قيمة النقود، وعلى استقرار الوضع الاقتصادي والمالي، حيث يعتبر استقرار العملة الوطنية مؤشرا رئيسيا على استقرار الوضع الاقتصادي والمالي وعنصر جذب للاستثمارات، ولا أدل على ذلك من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي التي تسود قطاع غزة نتيجة لشح العملة، خاصة من فئة الشيكل والدولار، ما أثر سلبا على المبادلات التجارية والتعاملات اليومية وهذا ما سننترق إليه بشرح أكثر تفصيلا عند الحديث لاحقا حول المصارف في فلسطين والضغوط الخارجية.

المصارف العاملة في فلسطين

حرصت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها على تنظيم وتطوير القطاع المصرفي في فلسطين، حيث سمحت من خلال سلطة النقد للعديد من المصارف بإعادة تشغيل مقرها السابقة وافتتاح مصارف جديدة. 29

المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، توزيعها حسب المحافظات الجنوبية والشمالية 30

الفروع والمكاتب كما في 2007/6/30			المصرف
المجموع	المحافظات الجنوبية	المحافظات الشمالية	
29	12	17	فلسطين م.ع.م
5	1	4	التجاري الفلسطيني
7	2	5	الاستثمار الفلسطيني
8	2	6	الإسلامي العربي
10	3	7	القدس للتنمية و الاستثمار
4	1	3	فلسطين الدولي
12	6	6	الإسلامي الفلسطيني

²⁹ سلطة النقد، مرجع سابق <http://www.pma-palestine.org>

³⁰ سلطة النقد الفلسطينية، معلومات بناء على طلب الباحث

1	0	1	العربي الفلسطيني للاستثمار
2	0	2	الأقصى الإسلامي
1	0	1	الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة
16	5	11	القاهر عمان
8	2	6	الأردن
23	4	19	العربي
3	0	3	التجاري الأردني
5	0	5	الأهلي الأردني
9	2	7	الإسكان للتجارة و التمويل
2	0	2	الأردني الكويتي
1	0	1	الاتحاد للدخار ولاستثمار
5	2	3	العقاري المصري العربي
1	1	0	الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي
1	0	1	HSBC للشرق الأوسط المحدود
153	43	110	مجموع المصارف

توضح الجداول أعلاه الزيادة الكبيرة في عدد المصارف وفروعها، فقد انتهجت السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بسلطة النقد سياسة تشجيع نمو المصارف، حيث وصل عدد المصارف في العام 2007 إلى 21 مصرفاً وعدد الفروع والمكاتب (153) فرع، 110 في الضفة الغربية و 43 في قطاع غزة. في حين عند تشكيل سلطة النقد الفلسطينية لم يكن سوى مصرفين وطنيين لهما (14) فرعاً. 31

هذا و تتنوع المصارف العاملة في فلسطين بين وطنية و عربية و أجنبية - وفقاً لتصنيف سلطة النقد الفلسطينية-32 وهي كما يلي:

1- المصارف الوطنية

يعرف المصرف الوطني بأنه المصرف الذي حصل على رخصة مزاولة العمل من سلطة النقد بغض النظر عن مالكه.

والمصارف الوطنية هي (فلسطين المحدود، التجاري الفلسطيني، الاستثمار الفلسطيني، الإسلامي العربي، القدس للتنمية والاستثمار، العربي الفلسطيني للاستثمار، فلسطين الدولي، الإسلامي الفلسطيني، الأقصى الإسلامي، الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة) ولها (79) فرعاً تشكل ما نسبته (52%) من إجمالي الفروع.

2- المصارف غير الوطنية

المصرف غير الوطني، هو الذي تم تأسيسه في بلد آخر وتقدم بطلب إلى سلطة النقد لافتتاح فروع له في فلسطين وعي تنقسم إلى:

³¹ سلطة النقد الفلسطينية، معلومات بناء على طلب الباحث
³² المرجع السابق

أ- مصارف عربية

تتوزع المصارف العربية بين الأردنية والمصرية كما يلي:

8 مصارف أردنية

هي (القاهرة عمان، الأردن، العربي، التجاري الأردني، الأهلي الأردني، الإسكان للتجارة و التمويل، الأردني الكويتي، الاتحاد للاذخار والاستثمار) ولها (67) فرعاً تشكل ما نسبته (44%) من إجمالي الفروع.

مصرفان مصريان

هما (العقاري العربي، الرئيسي للتنمية والاستثمار الزراعي) ولهما (6) فروع تشكل ما نسبته (4%) من إجمالي الفروع.

مصرف أجنبي

هو (HSBC للشرق الأوسط) وله فروع واحد فقط .

مهام وصلاحيات المصارف في فلسطين

حدد قانون المصارف الفلسطيني في المادة(15)، المهام المصرفية التي يجوز لكل مصرف ممارستها كما يلي:

1. قبول الودائع في كافة أشكالها سواء بفوائد أو عوائد أو بدونها.
 2. تقديم التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة وفق التعليمات الصادرة عن سلطة النقد.
 3. البيع والشراء لحسابه الخاص أو لحساب العملاء ما يلي: أدوات السوق النقدية (التي تحددها سلطة النقد بتعليمات) و العقود الأجلة، وسندات الدين.
 4. تقديم خدمات تحويل الأموال.
 5. بيع وشراء العملات الأجنبية.
 6. إصدار وإدارة وسائل الدفع بما في ذلك، بطاقات الائتمان و الدفع والشيكات بكافة أنواعها بشرط الحصول على الموافقة لمسبقة من سلطة النقد.
 7. خصم الكمبيالات، و الأوراق التجارية الأخرى.
 8. تقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية بعد التصريح له بذلك من سلطة النقد.
 9. حفظ، وإدارة المقتنيات الثمينة، ومنها الأوراق المالية.
 10. تقديم خدمات الاستعلامات وخدمات صناديق الأمانات.
 11. تقديم الخدمات باعتباره مديراً لمحفظه استثمارية، أو وكيلاً مالياً، وذلك وفقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد.
 12. تقديم خدمة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.
 13. أية أعمال، أو أنشطة مصرفية أخرى و لا تتعارض مع أحكام هذا القانون
- دور المصارف في فلسطين في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

تلعب المصارف دوراً كبيراً في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد التي تعمل فيها، وبشكل أساسي من خلال الدور الاستثماري الذي تقوم به. وعلى صعيد المصارف العاملة في فلسطين فإن دورها الاستثماري يتمثل، في الاستثمار المباشر في الشركات الفلسطينية سواء التي تأسسها المصارف أو التي تساهم فيها. 33 وقد بلغ حجم استثمارات المصارف في الشركات المحلية العاملة في فلسطين في 2007/06/30 حوالي 140 مليون دولار، أو الاستثمار من خلال التسهيلات الائتمانية التي تقدمها لتمويل جميع القطاعات الاقتصادية. 34

في ما يلي جدول يوضح توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية لنفس الفترة: 35

³³ أحمد الراغب، رئيس قسم السلامة الكلية في سلطة النقد الفلسطينية، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2007/9/20

³⁴ سلطة النقد، معلومات.....مرجع سابق

³⁵ المرجع السابق

الاهمية النسبية	العملة الدولار	القطاع الاقتصادي
%1.00	19,042,728	الزراعة
%5.85	111,327,084	الصناعة و التعدين :
%0.47	8,857,436	التعدين
%5.39	102,469,648	الصناعة
%11.87	225,779,395	الإنشاءات:
%4.28	81,426,570	البناء
%4.91	93,287,195	التعهدات العامة
%2.69	51,065,629	شراء الأراضي والأبنية
%19.93	378,987,020	التجارة العامة :
%13.35	253,828,872	تمويل التجارة الداخلية
%6.58	125,158,148	تمويل التجارة الخارجية:
%1.05	19,900,026	صادرات
%5.53	105,258,122	مستوردات
%2.86	54,472,144	خدمات النقل
%1.35	25,600,552	السياحة والفنادق والمطاعم
%8.74	166,238,260	خدمات ومرافق عامة
%5.75	109,315,595	خدمات مالية
%0.11	2,034,624	شراء الأسهم
%42.54	808,950,564	أغراض أخرى
%100.00	1,901,747,965	المجموع

يوضح الجدول أعلاه توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية، والذي بدوره يشير إلى حصول التجارة العامة على النصيب الأكبر من حجم التسهيلات بنسبة 19.93% والغالبية العظمى منها تتركز حول التجارة الداخلية مما يعني تنمية هذا القطاع. لكن بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة تراجعت التجارة الداخلية بصورة كبيرة نتيجة لتشديد إغلاق المعابر والحصار المفروض على القطاع.

أما قطاع الإنشاءات فيتم تمويله بنسبة 11.87%، يشار إلى أن هذا القطاع يشهد تراجعاً غير مسبوق بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة والذي يحول دون إدخال مواد البناء إليه، وكدلالة واضحة على ذلك توقف مشاريع البناء التي تنفذها وكالة الغوث الدولية في قطاع غزة بشكل كامل والتي تبلغ قيمتها 93 مليون دولار بسبب عدم القدرة على استيراد مواد البناء. عليه فإن الحق في السكن يشهد حالة من التراجع الخطير في ظل الاستمرار في إغلاق المعابر سيما وأنه يوجد في قطاع غزة ما نسبته 80% من المنازل المهتمة لازالت بحاجة إلى إعادة بناء، ونظراً للوضع الاقتصادي المتدهور التي

تعيشه الأراضي الفلسطينية، أصبحت قطاعات عريضة من المواطنين الفلسطينيين غير قادرة على الحصول على مساكن جديدة.36

كما أن مانسبته 5.85% من إجمالي التسهيلات تذهب إلى قطاع الصناعة والتعدين، مع العلم أن قطاع الصناعة أيضا يشهد انتكاسة خطيرة في قطاع غزة بسبب الإغلاق الإسرائيلي لمعابر القطاع والذي يحول دون إدخال المواد الخام اللازمة للصناعة علاوة على عدم قدرة الغزيين على تصدير منتجاتهم الصناعية للخارج مما تسبب ذلك في إغلاق 3500 مؤسسة صناعية وتجارية وحرفية، ما أدى إلى فقدان أكثر من 65 ألف فلسطيني لعملهم.37

في حين أن المصارف لم تمول قطاع الزراعة سوى بنسبة لا تتجاوز في أحسن الأحوال 1.7%، في حين كان يساهم هذا القطاع الحيوي قبل مجيء السلطة بحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، أما الآن فإن مساهمته لا تتجاوز 7% من الناتج المحلي الإجمالي.38

مما سبق يتضح أن التمويل المباشر للقطاعات الاقتصادية المختلفة لم يساهم كثيرا بتنمية هذه القطاعات ما يعني أن تأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين سيما في قطاع غزة هو عند الحدود الدنيا.

حجم الودائع والقروض في المصارف

يعتبر نسبة القروض إلى الودائع لدى المصارف مؤشر هام على الأهمية التي توليها هذه المصارف للاستثمار من خلال هذا النوع من التسهيلات والذي يعود بالنفع الكبير على المصارف والاقتصاد الوطني وبالتالي يساهم جديا في تنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

يوضح الجدول التالي حجم التسهيلات المباشرة (القروض) وودائع العملاء حتى يونيو 2007 كما يلي:39

القيمة (بمليون دولار)

المؤشرات	الأساس يونيو- 2000	مارس 2006	يونيو 2006	سبتمبر 2006	ديسمبر 2006	مارس 2007	يونيو 2007
مجموع القروض	1,234	1,827	1,865	1,891	1,903	1,916	1,902
مجموع الودائع	3,328	4,512	4,390	4,514	4,657	4,876.6	4,997
قروض / وودائع (نسبة)	37.06%	40.49%	42.49%	41.89%	40.87%	39.29%	38.06%

تشير الإحصائيات السابقة إلى ضعف حجم التسهيلات (القروض) المقدمة للمواطنين، خاصة مع مقارنتها بحجم وودائع العملاء لدى هذه المصارف والمبينة في الجدول أعلاه، حيث بلغ حجم وودائع العملاء في يونيو 2007 (4.997) مليار دولار في حين بلغ حجم القروض (1.902) أي ما نسبته حوالي 38% وهذه نسبة منخفضة مقارنة مع حجم الودائع، حيث أصدرت سلطة النقد أكثر من تعميم آخرها رقم (98/20) إلى كافة المصارف و الذي تدعو من خلاله إلى رفع نسبة الانتماء إلى 40% كحد أدنى.40

كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تراجع نسبة القروض إلى الودائع بدءا من يونيو 2006 وحتى يونيو 2007، وهذا يرجع بصورة أساسية إلى امتناع المصارف عن منح القروض إلى موظفي القطاع العام.

36 حركة الأفراد والبضائع عبر معابر قطاع غزة في الفترة من 8/1-9/27، مركز الميزان لحقوق الإنسان، أكتوبر 2007

37 تداعيات إغلاق معابر قطاع غزة، الغرفة التجارية، غزة

38 التقرير السنوي 2006، اتحاد لجان العمل الزراعي، فلسطين، ص9

39 سلطة النقد الفلسطينية، معلومات... مرجع سابق

40 المرجع السابق

هذا الانخفاض بنسبة القروض إلى الودائع يعكس تدني دورها في التنمية ما يعني حرمان المواطنين من فوائد هذه القروض بالشكل المطلوب. خاصة وأن نسبة كبيرة من القروض قد تم توجيهها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وهي بالتالي غير مخصصة لخدمة القطاع الخاص المستثمر الأبرز. ومن جهة أخرى فإن باقي الإقراض قد يحتوي على قروض استهلاكية مقدمة لتمويل شراء سلع معمرة (سيارات، أدوات كهربائية،... الخ) للقطاع العائلي أو الاستثمار في عقارات غير منتجة مما يعني أن الإقراض المقدم لبناء التراكم الرأسمالي ضئيل وغير محفز للنمو الاقتصادي. 41

وهناك عدة أسباب وراء عدم التوسع في منح القروض أهمها: 42

1. ضيق قاعدة الرهونات العقارية نتيجة محدودية تسجيل أغلب أراضي الضفة الغربية بشكل قانوني ملائم.
2. ضعف وتخلف جهاز القضاء خاصة في مجال فض النزاعات التجارية.
3. عدم استقرار الودائع نتيجة لسياسة الإغلاق، حيث قامت بعض المصارف بتحويل جزء من الودائع لديها إلى الخارج حفاظاً عليها على ضوء التدهور الكبير الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية على الصعيدين الأمني والسياسي، هذا علاوة على قيام العديد من المواطنين سحب ودائعهم بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وحاجتهم الماسة لتلبية مقتضيات الحياة.
4. تراجع النشاط الاقتصادي نتيجة الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالحصار والإغلاق.
5. غياب المقرض الأخير نتيجة عدم وجود نقد وطني.
6. عدم وجود مؤسسات لضمان القروض وغياب مؤسسات تأمين الودائع.
7. تذبذب الرواتب بعد تشكيل حركة حماس للحكومة العاشرة إلى الآن سيما لازال العديد من الموظفين العموميين ينضمون لفئة الموظفين مقطوعي الرواتب من قبل حكومة سلام فياض. 43

من زاوية أخرى إن الازدياد في نسبة القروض مقابل الودائع يعتبر علامة جيدة على وجود اقتصاد طبيعي وفعال، حيث يشير أن الأموال مستثمرة و مستهلكة بشكل سليم، وذلك لأن كل منهما ينشط الاقتصاد. لكن الواضح من خلال الجداول أعلاه أنه خلال السنة الماضية انخفضت نسبة القروض إلى الودائع وهذا مؤشر سلبي على دور المصارف الاستثماري والذي ينعكس سلبيًا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية. وترجع نسبة انخفاض القروض إلى الودائع هنا إلى أن الكثير من المصارف أحجمت عن منح قروض لموظفين السلطة بسبب توقف تلقيهم لرواتبهم 44 في ظل قطع المساعدات بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، مما عمق من حدة الأزمة المالية والاقتصادية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية.

من جانب آخر فإن حجم استثمار المصارف في الشركات المحلية العاملة في فلسطين والبالغ 140 مليون دولار كما في يونيو 2007، يعد ضعيفا جدا، ما يعني ضعف مساهمتها في الارتقاء بالاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي ينعكس سلبيًا على دور المصارف في تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، حيث تعتمد المصارف إلى استثمار الغالبية العظمى من ودائع العملاء خارج فلسطين -يساعدها بذلك حجم الاستثمار المصرح به للمصارف خارج الوطن والذي حددته سلطة النقد بـ 65% كحد أقصى من إجمالي الودائع- 45 كما أدت الاتفاقيات الاقتصادية وسياسة الأسواق المفتوحة التي تبنتها سلطة النقد إلى تمتع المصارف في فلسطين بعلاقات قديمة وجاهزة وأسواق معروفة. وبذلك قلت حوافزها للاستثمار في أسواق جديدة وجعلتها أكثر توجها نحو أسواق قليلة المخاطرة، كما أن وجود فروقات بين أسعار الفائدة المدفوعة للعملاء وأسعار الفائدة في الأسواق العالمية وأسواق المصارف جعلت المصارف العاملة في فلسطين أكثر ميلا للاستثمار في هذه الأسواق، 46 طالما أن ذلك يعمل على تحقيق عوائد جيدة، وهذا ما يفسر نسبة التوظيفات المرتفعة لودائع العملاء في الخارج والتي تبلغ من 52- 56% 47. و إن يعد ذلك أكثر أمانا وحماية لودائع العملاء -خاصة مع مخاطر الاستثمار في فلسطين نتيجة للأوضاع الأمنية والسياسية الصعبة التي تهيمن على المنطقة- إلا أنه بالنسبة للاقتصاد ككل فهذا مؤشر سلبي لعدم توجيه المدخرات المحلية في خدمة الاقتصاد الوطني. إضافة إلى ما سبق فإن نسبة الودائع لدى المصارف في فلسطين والتي تشكل عملة الدولار حوالي 65% منها، ما يعني قدرة هذه المصارف -وهذا ما تفضله- على استثمار هذه العملة في الخارج وفي العديد من بلدان العالم

41 سامي مقداد، مرجع سابق

42 المرجع السابق

43 دائرة العلاقات العامة بنك فلسطين المحدود، معلومات بناء على طلب الباحث

44 تقرير اقتصادي- اجتماعي-حزيران 2007، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط

45 سلطة النقد، معلومات...مرجع سابق

46 سامي مقداد، مرجع سابق

47 المرجع السابق

نسبة للانتشار الكبير لهذه العملة عالميا. من جهة أخرى فإن حوالي 15% من نسبة الودائع لدى المصارف هي من عملة الشيكل الإسرائيلية و هي في الأغلب عملة للتبادل اليومي ولدفع رواتب القطاع العام وليست للاستثمار. 48

نسبة الفائدة على القروض

لكي يكون الاستثمار المصرفي مربحا من الضروري أن تتجاوز الفوائد والعملات المقبوضة، الفوائد المدفوعة و تكلفة إعادة التمويل مضافا إليها سائر التكاليف الأخرى، أما على صعيد ما يجب أن تحققه المصارف للاقتصاد وبالتالي للمواطنين هو، 49 تنشيط الاقتصاد وتسريع معدلات نموه، من خلال خفض سعر الفائدة على القروض. 50

في ما يلي جدول يوضح أسعار الفوائد والعمولات المقبوضة على التسهيلات كما في 2007/06/30:

العملة	الفوائد المقبوضة	العمولة المقبوضة
دينار	9.20%	1.92%
دولار	7.94%	1.59%
شيكل	12.72%	1.44%

يتضح من الجدول أعلاه ارتفاع أسعار الفائدة على القروض لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، كما أن المصارف الإسلامية في الأراضي الفلسطينية تقوم بتمويل الغير في ظل مبدأ المشاركة في الربح، أو في ظل أنواع أخرى من التمويل " المرابحة والمضاربة" وتمول التجارة والزراعة والصناعة والعقارات لأي أجال طبقا لهيكل استحقاقات أموالها، 51 وتتراوح الاستحقاقات المالية على التمويل بنسبة 7% بطريقة مركبة أي تتضاعف سنويا 52 مع العلم أن نسبة هذه الاستحقاقات تختلف من عميل لآخر. 53 عليه فإن سعر الفائدة لدى المصارف في الأراضي الفلسطينية يعد أعلى بكثير من العديد من الدول الأخرى على سبيل المثال يبلغ سعر الفائدة في إسرائيل 5.5% بالنسبة للشيكل، و 4.8% للدولار 54 وفي الولايات المتحدة 4.25% للدولار. 55

هذا السعر المرتفع للفائدة في الأراضي الفلسطينية على القروض ساهم بزيادة الأعباء على المواطنين و المستثمرين الذين يحصلون على قروض بغرض الاستثمار أو بغرض انجاز أي من المصالح ، هذا بدوره أثر ولازال سلبا على الاستثمار في فلسطين، خاصة مع الأوضاع الصعبة التي تهيمن على الأراضي الفلسطينية، سيما الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية، خاصة قطاع غزة الذي يعيش حالة من العزلة لا سابق لها بعد سيطرة حركة حماس على مقاليد الأمور.

أدى عدم قدرة الحكومة على دفع رواتب موظفي القطاع العام بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة العاشرة في 31 مارس 2006، إلى زيادة انتشار ظاهرتي البطالة والفقر في القطاع، وما زاد الوضع سوءا الإغلاق والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية خاصة قطاع غزة الذي أدى تراجع فيه مجمل الأوضاع الاقتصادية إلى حد خطير، مادفع العديد من أصحاب المنشآت الصناعية والتجارية إلى إغلاقها أو تقليص العمل فيها عند الحدود الدنيا، والذي يزيد الوضع تدهورا في تلك الحالات من حصل على قرض من إحدى المصارف، ما يعني أنه لن يقدر على السداد في الوقت المحدد ما يرفع نسبة الفائدة المحصلة على القرض حتى و إن كان هناك قدرة على السداد فهذا يعني تحمل مزيد من الأعباء نتيجة لارتفاع سعر الفائدة.

48 أحمد الراغب، مرجع سابق

49 وسام ملاك: النقود و السياسات النقدية الداخلية (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2000) ص 257

50 المرجع السابق، ص 258

51 منال بركات، مرجع سابق

52 ميسرة دخان، رئيس قسم التمويل في البنك الإسلامي الفلسطيني، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2007/10/22

53 معلومات حصل عليها الباحث من عدد من العملاء لديهم معاملات لدى المصرف الإسلامي لفلسطيني

54 أحمد عاشور/بنك فلسطين المحدود، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2007/10/20

55 <http://arabic.cnn.com/2007/business/9/18/us.rates/index.html>

في مقابلة مع المهندس على أبو شهلا صاحب شركة أبو شهلا وشركاه للاستشارات الهندسية أشار إلى حصوله على قرض من مصرف فلسطين المحدود، حيث تعمل شركته التي تضم 30 موظف من بينهم 25 مهندس في مجال الاستثمار، حيث أشار أبو شهلا إلى أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة في قطاع غزة دفعته للاستغناء عن غالبية الموظفين في الشركة، حيث لم يتبق من المهندسين غيره سوى 3 مهندسين لا غير، ويذكر أيضا أن ما يزيد وضعه المالي تعقيدا الفوائد المرتفعة على القروض الذي بالكاد يستطيع سدادها. 56 كما فاقمت أسعار الفوائد المرتفعة من معاناة المواطنين خاصة الموظفين العموميين الذين لم يتلقوا رواتبهم بعد تشكيل حماس للحكومة العاشرة، حيث تم استنفاد مدخراتهم و تراكمت عليهم الديون، وعند قيامهم بتلقيهم رواتبهم بصورة غير منتظمة -حتى قبيل سيطرة حماس على قطاع غزة، فقد تم تسديد كامل الراتب و أجزاء من المستحقات بصورة شبه منتظمة بعد ذلك من قبل حكومة سلام فياض- قامت المصارف باستقطاع جزء كبير من مرتباتهم لتسديد القروض التي حصلوا عليها، ماساهم في ارتفاع معاناتهم، حيث لا يكفي المتبقي من الراتب لتلبية حاجاتهم وسداد ماتراكم عليهم من ديون طوال فترة انقطاع الراتب خاصة مع تفشي ظاهرتي البطالة والفقر وارتفاع نسبة الإعالة التي تزيد من أعباء من يعملون لإنفاقهم على من لا يعملون من ذويهم. يقول حسين أبو شرخ ضابط في الشرطة الفلسطينية، أنه حصل على قرض من مصرف فلسطين المحدود، وهو يسدد اليوم حوالي 35% من راتبه للمصرف على القرض الذي حصل عليه، و من جهته أشار أبو شرخ أن 35% المخصومة من راتبه نسبة كبيرة مقارنة بالأعباء الملافاة على عاتقه سيما مع انقطاع راتبه لفترة طويلة، كما ذكر أبو شرخ أن المصرف يخصم أحيانا 50% على المستحقات، حيث تلقى إلى جانب راتبه أواخر سبتمبر مستحقات بقيمة 1000 شيكل تم خصم 500 شيكل منها. 57

يعاني من نفس هذه الأوضاع كل من الأخوين سمير ونبيل مطر اللذان يعملان موظفان في السلطة الوطنية الفلسطينية الأول في جهاز عسكري والثاني في جهاز الشرطة، حيث حصل على قروض من بنك فلسطين المحدود وهما اليوم يسددان هذه القروض بالآلية السابقة ما يؤثر سلبا وبشكل كبير على قدرتهم على تلبية متطلبات الحياة خاصة في ظل غلاء الأسعار. 58 يذكر أن نقابة العاملين في الوظيفة العمومية وسلطة النقد والحكومة اتفقا مع المصارف بخصم 35% كحد أقصى من الراتب كمستحقات على القروض، 59 حيث كان عدد من المصارف يصل الخصم لديه من قيمة الرواتب ما يزيد عن 75% بل يصل في بعض الأحيان إلى خصم كامل الراتب ما أثر سلبا وبشكل خطير على أوضاع المواطنين في ذلك الوقت.

الذي من الضروري ذكره هنا أنه ورغم هذا الاتفاق لازالت بعض المصارف تخصم نسبة تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من 50% على مستحقات الراتب بحجة أن الاتفاق يسري على الراتب وليس المستحقات. 60 يذكر نعيم مطر موظف الموظف في وزارة الصحة أنه كان قد حصل على قرض من البنك الإسلامي الفلسطيني، وهو مطلوب أن يسدد 1100 شيكل شهريا، لكن عند حصوله على راتبه و 1000 شيكل كمستحقات أواخر سبتمبر 2007، وجد أن المصرف خصم منه 1100 شيكل كمستحقات عليه وفاء للقرض بالإضافة ل300 شيكل أخرى من الراتب علاوة على خصم 1000 شيكل كاملة وهي قيمة المستحقات على راتبه، و أشار مطر أنه بعد جهود حثيثة مع المصرف أعاد إليه البنك فقط 400 شيكل. 61 وعند سؤال ميسرة دخان رئيس قسم التمويل في البنك الإسلامي الفلسطيني، عن هذه الخصومات التي تتجاوز الحد الأقصى المصرح به من سلطة النقد وهو 35%، أجاب أن الاتفاق لا يأخذ صفة الديمومة فهو سرى لفترة معينة فقط. 62 هذه الممارسات التي تقوم بها المصارف تتم عن دور سلبي لها في إعانة المواطنين على تحمل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمرون بها، بل على العكس هي تعمق من حجم المعاناة للمواطنين وتحول دون قدرتهم على تلبية حاجاتهم الأساسية ومتطلبات الحياة في كثير من الأحيان.

المصارف في فلسطين والضغوط الخارجية

تعرضت المصارف في فلسطين بعد تشكيل حماس للحكومة العاشرة، بصفة خاصة، للضغط الأميركي والإسرائيلي نظرا لاعتمادها على مؤسسات مالية "مراسلة" في إسرائيل والولايات المتحدة للقيام بالمعاملات اليومية بالشيكال والدولار (حيث مقاصة العملات تتم في البلد المصدر لها). فبموجب القانون الأميركي قد يتعرض أي بنك أجنبي يرفض التعاون مع واشنطن في حجب التمويل عن حماس إلى تجميد أصوله في الولايات المتحدة ومنعه من الوصول لأسواق المال الأميركية. 63 عليه أضحت قضية الرواتب الشغل الشاغل للفلسطينيين منذ اليوم الأول لتسلم حكومة إسماعيل هنية مقاليد الحكم، فخواء الخزينة

⁵⁶ رجل الأعمال المهندس على أبو شهلا، صاحب شركة أبو شهلا وشركاه للاستشارات الهندسية، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2007/10/12

⁵⁷ مقابلة أجراها الباحث، 2007/10/23

⁵⁸ المرجع السابق

⁵⁹ نقابة العاملين في الوظيفة العمومية

⁶⁰ اتصال هاتفي مع عدد من مدراء المصارف

⁶¹ مقابلة أجراها الباحث، 2007/10/10

⁶² مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2007/10/18

⁶³ أحمد الراغب، مرجع سابق

والمديونية العالية ورفض الدول الغربية و بعض الدول العربية بضغط أمريكي إسرائيلي، حال دون تسلم نحو 160 ألف موظف يعملون في أجهزة السلطة المختلفة لرواتبهم.

هذا وتحت الضغوط السابقة الذكر رفضت المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية إدخال الأموال وصرفها للموظفين بسبب مخاوفها من إجراءات عقابية أمريكية، وبالتالي انتقلت الضائقة المالية أيضا إلى مربع آلية وكيفية إدخال الأموال إلى مناطق السلطة.

وللخروج من هذه الأزمة، طُرح أكثر من حل بدءا من مؤسسة الرئاسة مرورا بالاقترح الفرنسي، ونهاية بتحويل الأموال إلى حسابات الموظفين عن طريق جامعة الدول العربية، بعدما أرسلت وزارة المالية قائمة بأسماء كافة الموظفين وأرقام حساباتهم للجامعة. لكن استقر الحال بعد ذلك إدخال الأموال عن طريق حساب الرئاسة.64

أثر القرار الإسرائيلي باعتبار قطاع غزة كيانا معاديا على الخدمات المصرفية

تسبب القرار الإسرائيلي باعتبار قطاع غزة كيانا معاديا -بعد سيطرة حماس على قطاع غزة- في زعزعة العمل المصرفي ما انعكس سلبا وبشكل كبير على الخدمات المصرفية المقدمة لسكان القطاع، فقد عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ منتصف أيلول 2007 إلى خفض حجم الأموال التي يتم تحويلها إلى مصارف القطاع، تنفيذا لتوجهاتها باعتبار قطاع غزة كيانا معاديا. يشار إلى أن عملية تحويل وتبادل العملات بين مصارف قطاع غزة وإدارتها والمصارف الإسرائيلية المتعاملة معها كانت تتم قبل الأزمة المشار إليها بمعدل مرة كل يومين أو ثلاثة أيام، في حين أن المعاملات أصبحت تنفذ في أوقات متباعدة تصل إلى أكثر من شهر ما بين المعاملة والأخرى، وقيم مالية بسيطة مقارنة مع ما كان معمولا به قبل أربعة أشهر.65

وتقدر حاجة المصارف من عملة الشيكال فقط المفترض توريدها لقطاع غزة شهريا بنحو 500 مليون شيكل، إذ تحتاج المصارف خلال فترة دفع الرواتب لنحو نصف المبلغ المذكور. هذا يعني أنه في حال عدم توفر هذه العملة بالشكل المطلوب سيما في فترة صرف الرواتب من شأنه أن يخلق أزمة كبيرة تنعكس بشكل أساسي على الموظفين العموميين الذين لازالوا يعانون من الفترة الطويلة التي لم يتلقوا فيها رواتبهم. كما أن عدم توفر مبالغ لدى المصارف من عمليتي الدولار والدينار زاد الأوضاع الاقتصادية سوءا وصعوبة، حيث أدى ذلك إلى مزيد من الشلل في مختلف الأنشطة الاقتصادية ووقف أنشطة الاستيراد والتصدير التي تنفذ غالبيتها بهاتين العملةتين. هذا علاوة على تأثير نقصها على حجم الودائع من تلك العملات لدى البنوك، سيما بعد سحب كثير من العملاء لودائعهم بدافع الخوف من عدم تسديد المصارف للأموال التي يحتاجونها عند الطلب والحاجة.66 حيث أثر ذلك سلبا على حجم التسهيلات -التي تعطى أصلا في أضيق الحدود منذ تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة كما ذكرنا سابقا- خاصة القروض التي تمنحها المصارف للمواطنين وذلك لانخفاض نسبة الودائع لدى المصارف. وبشكل عام ينعكس ذلك سلبا على استثمارات المصارف ما يعني مزيدا من التراجع للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. كذلك يؤثر ضعف السيولة من هذه العملات إلى فقدان ثقة العملاء في المصارف خاصة الذين لا يعلمون أسباب هذه العجزات.67

وفي هذا الإطار لأبد من الإشارة هنا إلى ما يتحملة عملاء المصارف من خسائر نتيجة لعدم توفر عمليتي الدولار والدينار، وبالتالي فهم لا يحصلون إلا على عملة الشيكال عند سحبهم أموالا من تلك المصارف، حيث تعمل هذه المصارف على تحويل العملة إلى الشيكال بأقل كثيرا من محلات الصرافة الخارجية، فعلى سبيل المثال قد يصل الفرق في تبديل 100 دولار إلى الشيكال إلى حوالي 10 شواكل، وهذا بدوره ينعكس سلبا على سعر صرف الدولار الضعيف أصلا ما يكلف المواطنين مزيدا من الخسارة فيما يتعلق بسعر صرف الدولار.68

من زاوية أخرى وكمزيد من الضغوط على القطاع المصرفي في فلسطين والذي بدوره يعني مزيد من الضغط على سكان قطاع غزة، هددت مصارف المراسلة مع المصارف الفلسطينية وهما مصرف هبوعليم وديسكونت، تكرارا ومرارا خاصة بعد قرار الحكومة الإسرائيلية باعتبار قطاع غزة كيانا معاديا، بقطع العلاقات مع المصارف الفلسطينية، الأمر الذي يعني في حال تنفيذه، نفاذ عملة الشيكال من الأسواق وهي العملة المتداولة عند الفلسطينيين سيما لأغراض الاستهلاك ما يضاعف من أزمة المواطنين و قدرتهم على تلبية متطلبات الحياة. يشير الدكتور معين رجب الخبير الاقتصادي والمحاضر بجامعة الأزهر

64 <http://www.fm-m.com/2006/Jun2006/story11.htm>

65 الأيام 2007/10/25

66 مقابلة أجراها الباحث، مع حسام غازي، رئيس قسم التسهيلات في بنك التجاري الفلسطيني، 2007/11/22

67 مقابلة أجراها الباحث، مع طارق الصوراني، نائب المدير العام لبنك فلسطين الدولي و المدير العام للبنك في غزة، 2007/11/22

68 زيارة ميدانية لعدد من المصارف العاملة في قطاع غزة

بغزة، كتعليق على الآثار الناجمة عن قطع بنوك المراسلة الإسرائيلية علاقتها مع بنوك قطاع غزة إلى أن ذلك في حال تنفيذه سيتسبب في كارثة إنسانية واقتصادية حقيقية ولكن بشكل تدريجي .

حيث أوضح رجب " أن المعاملات الاقتصادية الفلسطينية القائمة خاصة فيما يتعلق بالمعاملات التجارية تحتاج إلى اعتمادات مستنديه أي استيراد البضائع لقطاع غزة عبر إسرائيل عن طريق بنوك إسرائيلية ، وفي حال نفذت الخطة ستمنع كافة التجار الفلسطينيين في القطاع من القيام بهذا الاستيراد عبر إسرائيل ، مضيفاً أن غالبية تجارة قطاع غزة ترد إلينا من إسرائيل أو عبر إسرائيل. وذلك لعدم وجود الوسيط الذي يقوم بهذا الدور".

وأكد رجب "أن هذه الخطوة تحدث شلل في الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة ، كما أن الحصار المفروض على القطاع يزيد ويساهم بتلك الكارثة حيث ان النشاط الاقتصادي القائم هو بشكل محدود ويعتمد على استيراد مواد معينة فقط . وكذلك على صعيد البطالة، فأوضح أن البطالة ستزداد وتتضاعف بوتيرة أكبر".

وعن المخاطر التي ستلحق بالمستهلك والاقتصاد الفلسطيني في حال تنفيذ تلك الخطوة قال " إن المخاطر ستلحق بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية كافة في قطاع غزة، فالقطاع لا يتمتع باكتفاء ذاتي في الحصول على احتياجاته، كما أن للقطاع علاقات تجارية مع دول مختلفة سواء بالاستيراد أو التصدير وان كان الاعتماد على الاستيراد هو الأكثر، لكن تبعاً للخطوة الإسرائيلية فسوف تتوقف تلك العلاقة . والتاجر كذلك لا يستطيع أن يقوم بمهامه وعمل أي نشاط تجاري خارجي لأنها سوف تتوقف أيضاً . وعلى صعيد المواطن الفلسطيني فهو سيفتقد معظم احتياجاته في القطاع حيث أنها ستصبح غير متوفرة في السوق سيما مع اعتماد القطاع على استيراد معظم حاجاته من الخارج".⁶⁹

⁶⁹ مقابلة أجرتها وكالة القدس نت

<http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=51931>

الخاتمة

تعرضت المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بعد تشكيل حماس للحكومة نهاية آذار 2006، بصفة خاصة، للضغط الأميركي والإسرائيلي نظرا لاعتمادها على مؤسسات مالية "مراسلة" في إسرائيل والولايات المتحدة للقيام بالمعاملات اليومية بالشيك والدولار (حيث مقاصة العملات تتم في البلد المصدر لها). نتيجة لذلك رفضت هذه المصارف إدخال الأموال عن طريقها وصرّفتها للموظفين، وبالتالي انتقلت الضائقة المالية من الحصول على الأموال إلى مربع آلية وكيفية إدخال هذه الأموال إلى مناطق السلطة.

والذي استقر بها الحال إلى إدخالها عن طريق حساب الرئاسة. كما أن أهم التطورات في هذا المضمار أيضا قرار بعض المصارف وقف تقديم كافة القروض والمنح التي تعطي للموظف العام أو الراغب في الاقتراض بسبب تفاقم الأزمة المالية في ظل تأخر صرف رواتب الموظفين، حتى بعد انتظام تسديد الرواتب من قبل حكومة فياض بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، لازال قرار المصارف المتعلق بالقروض والمنح ساري المفعول خاصة مع استمرار الخوف من عدم تلقي الموظفين لمرتباتهم في المستقبل علاوة على قيام حكومة فياض من فترة لأخرى بقطع رواتب عدد من الموظفين بحجة مخالفتهم للشريعة، مما ساهم في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

من زاوية أخرى فإن دور المصارف في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية يعد ضعيفا نسبيا، حيث أن التمويل المباشر للقطاعات الاقتصادية المختلفة ضعيف ولم يساهم كثيرا بتنمية هذه القطاعات الهشة أصلا، ما يعني أن تأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين سيما في قطاع غزة هو عند الحدود الدنيا.

كما أن انخفاض نسبة القروض إلى الودائع لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية كما في 2007/6/30، يعد مؤشر سلبي على دور المصارف الاستثماري والذي يعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية. وترجع نسبة انخفاض القروض إلى الودائع هنا إلى أن الكثير من المصارف أحجمت عن منح قروض لموظفين السلطة بسبب توقف تلقيهم لرواتبهم في ظل قطع المساعدات بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، مما عمق من حدة الأزمة المالية والاقتصادية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية.

من جانب آخر فإن حجم استثمار المصارف في الشركات المحلية العاملة في فلسطين والبالغ 140 مليون دولار كما في يونيو 2007، يعد ضعيفا جدا، ما يعني ضعف مساهمتها في الارتقاء بالاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي يعكس سلبا على دور المصارف في تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، حيث تعتمد المصارف إلى استثمار الغالبية العظمى من ودائع العملاء خارج فلسطين -يساعدها بذلك حجم الاستثمار المصرح به للمصارف خارج الوطن والذي حددته سلطة النقد بـ 65% كحد أقصى من إجمالي الودائع- كما أدت الاتفاقيات الاقتصادية وسياسة الأسواق المفتوحة التي تبنتها سلطة النقد إلى تمتع المصارف في فلسطين بعلاقات قديمة وجاهزة وأسواق معروفة. وبذلك قلت حوافزها للاستثمار في أسواق جديدة وجعلتها أكثر توجها نحو أسواق قليلة المخاطرة، كما أن وجود فروقات بين أسعار الفائدة المدفوعة للعملاء وأسعار الفائدة في الأسواق العالمية وأسواق المصارف جعلت المصارف العاملة في فلسطين أكثر ميلا للاستثمار في هذه الأسواق، طالما أن ذلك يعمل على تحقيق عوائد جيدة، وهذا مايفسر نسبة التوظيفات المرتفعة لودائع العملاء في الخارج والتي تبلغ من 52- 56%. وهذا بالطبع يعتبر أكثر أمانا وحماية لودائع العملاء -خاصة مع مخاطر الاستثمار في فلسطين نتيجة للأوضاع الأمنية والسياسية الصعبة التي تهيمن على المنطقة- إلا أنه بالنسبة للاقتصاد ككل فهذا مؤشر سلبي لعدم توجيه المدخرات المحلية في خدمة الاقتصاد الوطني. إضافة إلى ما سبق فإن نسبة الودائع لدى المصارف في فلسطين والتي تشكل عملة الدولار حوالي 65% منها، ما يعني قدرة هذه المصارف -وهذا ما تفضله- على استثمار هذه العملة في الخارج وفي العديد من بلدان العالم نسبة للانتشار الكبير لهذه العملة عالميا. من جهة أخرى فإن حوالي 15% من نسبة الودائع لدى المصارف هي من عملة الشيك الإسرائيلية وهي في الأغلب عملة للتبادل اليومي ولدفع رواتب القطاع العام وليست للاستثمار.

كما ساهم ارتفاع أسعار الفائدة على القروض لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية .

بزيادة الأعباء على المواطنين والمستثمرين الذين يحصلون على قروض بغرض الاستثمار أو بغرض إنجاز أي من المصالح، هذا بدوره أثر ولازال سلبا على الاستثمار في فلسطين، خاصة مع الأوضاع الصعبة التي تهيمن على الأراضي الفلسطينية.

كما أنه ورغم اتفاق نقابة العاملين في الوظيفة العمومية وسلطة النقد والحكومة والمصارف بخصم 35% كحد أقصى من الراتب كمستحقات على القروض، إلا أن بعض المصارف لازالت تخصم أعلى من هذه النسبة على مستحقات الراتب والتي

تصل إلى أكثر من 50% في بعض الأحيان، بحجة أن الاتفاق جرى على الراتب وليس على المستحقات المتأخرة. عليه فإن هذه الممارسات التي تقوم بها بعض المصارف تتم عن دور سلبي لها في إعانة المواطنين على تحمل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمرون بها، بل على العكس هي تعمق من حجم المعاناة للمواطنين وتحول دون قدرتهم على تلبية حاجاتهم ومتطلبات الحياة في كثير من الأحيان.

هذا وقد أضاف القرار الإسرائيلي باعتبار غزة كيانا معاديا -بعد سيطرة حماس على قطاع غزة- مزيدا من القيود على العمل المصرفي ما انعكس سلبا وبشكل كبير على الخدمات المصرفية المقدمة لسكان القطاع، حيث عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ منتصف أيلول 2007 إلى خفض حجم الأموال التي يتم تحويلها إلى مصارف القطاع، تنفيذاً لتوجهاتها باعتبار قطاع غزة كيانا معاديا. فعدم توفر مبالغ لدى المصارف من عمليتي الدولار والدينار زاد الأوضاع الاقتصادية سوءا وصعوبة، حيث أدى ذلك إلى مزيد من الشلل في مختلف الأنشطة الاقتصادية ووقف أنشطة الاستيراد والتصدير التي تنفذ غالبيتها بهاتين العملتين. هذا علاوة على تأثير نقص العملة خاصة عمليتي الدولار والدينار على حجم الودائع لديها من تلك العملات، سيما بعد سحب كثير من العملاء لودائعهم بدافع الخوف من عدم تسديد المصارف للأموال التي يحتاجونها عند الطلب والحاجة، هذا بدوره انعكس سلبا على حجم التسهيلات خاصة القروض المقدمة للمواطنين -التي تعطى أصلا في أضيق الحدود منذ تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة كما ذكرنا سابقا وذلك لانخفاض نسبة الودائع لدى المصارف.

كما أنه ونتيجة لعدم توفر عمليتي الدولار والدينار، يتحمل عملاء المصارف خسائر تنجم عن قيام المصارف بتحويل العملة إلى الشيكال بأقل بكثير من محلات الصرافة الخارجية، فقد يصل الفرق في 100 دولار على سبيل المثال إلى حوالي 10 شواكل. ما يعني انخفاض سعر صرف الدولار الضعيف أصلا ما يكلف المواطنين مزيد من الخسارة فيما يتعلق بسعر صرف الدولار

من واقع الحقائق التي تم التوصل إليها من خلال هذا التقرير، ومن وراء سعي مركز الميزان لحقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن المركز يوصي بمايلي:

1. على المجتمع الدولي تحييد القطاع المصرفي في علاقاتها السياسية مع السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بفرض العقوبات.
2. ضرورة قيام سلطة النقد بإيجاد مصارف مرسله أخرى غير التي تتعامل معها حاليا في الجانب الإسرائيلي، وذلك لتهدداتها المستمرة بقطع العلاقات مع المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.
3. زيادة توظيف المصارف لأموالها و استثماراتها في الأراضي الفلسطينية.
4. إلزام المصارف باستثمار نسبة 50% من الودائع كحد أدنى داخل الأراضي الفلسطينية.
5. أن ترفع المصارف القيود على المنح والقروض الموجه للموظفين العموميين ولو جزئيا وبشكل تدريجي.
6. خفض سعر الفائدة لدى المصارف، حيث ارتفاعها الكبير وغير المبرر يعيق الاستثمار ويثقل كاهل المواطنين، سيما في ظل الأوضاع الحالية.
7. قيام سلطة النقد بإلزام المصارف بخصم 35% كحد أقصى من قيمة المستحقات على الراتب الشهري للمقترض، وألا تسمح للمصارف بالخصم أكثر من ذلك بحجة أن الاتفاق الذي جرى بين المصارف وسلطة النقد ونقابة العاملين في الوظيفة العمومية يسري فقط على الراتب. مع العلم أن هذه النسبة أيضا مرتفعة خاصة في ضوء الأوضاع الصعبة للمواطنين.
8. وجيه جزء من استثمار المصارف في تمويل القطاع الزراعي ومنحه امتيازات خاصة.
9. إلزام سلطة النقد المصارف العاملة في قطاع غزة بسعر صرف الدولار والدينار كما في محلات الصرافة حتى لا يتحمل المواطن وحده أعباء نقص هاتين العملتين لدى المصارف.